

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

قسم / تخصص ادارة مشاريع



دور الحوكمة في نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بالمملكة العربية

السعودية: الدور الوسيط للابتكار المالي

"The role of governance in the success of small and medium-sized enterprises in the Kingdom of Saudi Arabia: The mediating role of financial innovation"

إعداد الطالبة/ وعد بنت هندي الحارثي

إشراف/ وليد سليمان

العام الدراسي:

2023م

مقدمة الدراسة:

تمثل الحوكمة أحد الأنظمة التي تحمي وتعزز أداء الشركات والمشروعات، حيث تؤدي إلى زيادة تنافسيتها، وجذب الاستثمار، وفتح أسواق جديدة، وحماية مصالح أصحاب الأموال من أخطاء الإدارة، وتحسين العلاقة بين الشركات وأصحاب المصلحة، وهذا بدوره ينعكس إيجاباً على أداء الشركات في الاقتصاد العام، حيث تؤدي الشركات دورها الاستثماري بشكل أفضل، وتستمر في النمو والتطور، وهو بذلك يمثل هدف أساسي من أهداف رؤية المملكة 2030م؛ لتعزيز الكفاءة والشفافية والمساءلة وتطور الشركات.⁽¹⁾

تُعد حوكمة الشركات أو المشروعات (Governance Corporate) مجموعة من المبادئ والممارسات التي تحدد كيفية إدارة الشركات ومراقبتها وقد حظيت هذه الممارسات باهتمام متزايد في السنوات الأخيرة، خاصة بعد سلسلة الأزمات المالية التي حدثت في العديد من الدول في التسعينيات من القرن الماضي، وتعاظم الاهتمام بها في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة في العديد من الشركات في دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا، والتي فجرها الفساد المالي والإداري بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، وسوء الإدارة وافتقارها للرقابة والخبرة والمهارة، بالإضافة إلى نقص الشفافية بتلك المشروعات.⁽²⁾

تعتمد رؤية المملكة 2030 على ثلاثة محاور وهي المجتمع الحيوي والاقتصاد المزهر والوطن الطموح وليصبح اقتصادنا اقتصاد مزدهر غير معتمد بشكل كامل على النفط كمصدر دخل لا بد من إيجاد بيئة جاذبة للاستثمار وزيادة الإنتاجية وتعزيز التنافسية، والتحول من الاستهلاك إلى الإنتاج، وذلك يتطلب زيادة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودفع الشباب لريادة الأعمال وتحفيز الابتكار والإبداع والتركيز على قطاعي الصناعة والتكنولوجيا بدلاً من اتجاه كافة المشاريع المحلية للمجالات التجارية.⁽³⁾

(1) مسعود يونس عطوان عطا، دور الحوكمة في استدامة الشركات وتحقيق رؤية المملكة 2030، دراسة مقارنة بين نظام الشركات السعودي الجديد والشريعة الإسلامية، مجلة كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، طنطا، العدد الثالث والثلاثون، الجزء الرابع، 2018، ص1819.

(2) بدر الدين محمد خليل، محمد بن عدنان الديبان، حوكمة الشركات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية، مركز دراية للدراسات والمعلومات، إدارة التسويق، 2016، ص5.

(3) علي نجاح علي منصور، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية بين الواقع والمأمول، في ضوء رؤية 2030م - دراسة تطبيقية، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث - مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد الرابع، العدد التاسع، 2020، ص5.

حظيت الأسواق المالية في العصر الحديث، وخاصة بعد العولمة، بمكانة عظيمة، إذ تمثل إحدى القنوات الاقتصادية الهامة في استيعاب أكبر قدر ممكن من المدخرات المحلية والخارجية، وتوجيهها نحو تمويل مختلف المشروعات، وتلعب الأسواق المالية دورًا مهمًا في تمويل المشروعات، حيث توفر آليات وأدوات متنوعة لجذب المدخرات وتوظيفها في المشروعات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل، في ظل التحولات التي يعيشها النظام المالي، ومع ما تعرفه من استخدام كبير للإعلام والاتصال، برز دور الابتكار المالي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث ساهمت الابتكارات المالية، مثل الأدوات المالية المشتقة، في زيادة فرص تمويل هذه المشروعات وتحسين كفاءتها، إلى جانب ممارسة أساليب الحوكمة الرشيدة بتلك المشاريع.⁽⁴⁾

وفي ضوء ما سبق يتمثل المبرر الأساسي لاختيار ذلك الموضوع في أن الحوكمة تُعد صمام الأمان لجميع المشروعات ومركز أساسي لإنجاحها ومحفزة للاستثمار فيها، وتجنبها الفشل المالي والإداري وذلك بتأثيرها بشكل إيجابي على أدوات الابتكار المالي التي تُعد أدوات ضرورية في عصرنا الحالي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما يؤدي الأمر إلى نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

مشكلة الدراسة:

تُعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني، فهي تساهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخلق فرص عمل جديدة، وزيادة الصادرات، وفتح أسواق عمل جديدة، وتنويع مصادر الدخل، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، ونظرًا لهذه الأهمية، فقد قرر مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية إنشاء الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في عام 2015م، بهدف مراجعة الأنظمة واللوائح وإزالة العوائق، وتنظيم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ودعم وتنمية رعايته، وتسهيل الحصول على التمويل، ومساعدة الشباب المبدعين في تسويق أفكارهم ومنتجاتهم.⁽⁵⁾

(4) عبد الصمد سعودي، بن الخضر مسعودة، أهمية الابتكار المالي ومنتجات الهندسة المالية في تنشيط الأسواق المالية دراسة التجربة الكويتية لعقود خيار فرصة، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد الثاني، 2017، ص 117.

(5) علي نجاح علي منصور، 2020، ص 3، مرجع سابق ذكره.

نظرًا للاهيارات الكبيرة والأزمات المالية التي أصابت العديد من المؤسسات والشركات، وضغوط المستثمرين المؤسسين المتزايدة، وخاصة صناديق المعاشات، والتي كان السبب الرئيسي لها هو نقص الخبرات والكفاءة، وعدم توافر إدارات كفوة تتمتع بخبرة ومهارات مميزة، وعدم الالتزام بمبدأ الحكم الرشيد، فقد أدى ذلك إلى إعلان الإفلاس والانهيار لهذه المؤسسات، وتراجع حصتها السوقية، وتجميد أنشطتها، كما أن من اللافت للنظر أن ضعف مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي ناتج عن تأخر وقصور من الجهات المعنية بتشريع أنظمة وقوانين تنظم عملها وتخلق بيئة استثمارية جاذبة، وبناءً على ذلك، فقد أولت الكثير من الجهات والمؤسسات الدولية اهتمامًا متزايدًا للحكومة، خاصة بعد الدور المتنامي والتوسع الهائل للقطاع الخاص في الحياة الاقتصادية، والذي أصبح له دور مهم وأساسي في تنمية اقتصاديات البلدان.⁽⁶⁾

ومن ذلك المنطلق يبرز الدور الرئيسي للحكومة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تأثيرها على الابتكار المالي، حيث تلعب الحكومة دورًا مهمًا في دعم الابتكار المالي من خلال توفير بيئة آمنة وفعالة للمشروعات لتجربة واختبار منتجات وخدمات جديدة، وتشمل الحكومة المالية مجموعة من السياسات والإجراءات التي تهدف إلى حماية حقوق أصحاب المصلحة، وتعزيز الشفافية والحكومة الجيدة، ومنع المخاطر، مثل إنشاء مجلس إدارة قوي، تطوير استراتيجية للابتكار المالي؛ للمساهمة في نجاح تلك المشروعات، والتحفيز من الأزمات المالية التي قد تصيب مختلف المشاريع والشركات مستقبلًا، والحد من جميع أوجه الفساد المالي والإداري الكامن حاليًا بالمملكة العربية السعودية.⁽⁷⁾

وفي ضوء ما سبق تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي ما أثر دور الحكومة في نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بالمملكة العربية السعودية في ضوء الدور الوسيط للابتكار المالي؟

ويندرج من ذلك التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية متمثلة في:

- ماهية الحكومة وما هو دورها بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية؟
- ماهي طبيعة ومتطلبات نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية؟

(6) صادق راشد الشمري، الحكومة دليل عمل للإصلاح المالي والمؤسسي، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السابع، 2008، ص115.

(7) عمر مطر جمعه النياي، دور الحكومة في تفعيل سياسات الابتكار الإداري في سوق أبو ظبي للأوراق المالية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص3.

■ ما هو الدور الوسيط للابتكار المالي في نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية؟

■ ما هو الطرح المستقبلي لنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030م؟

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في الكشف عن دور الحوكمة في نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بالمملكة العربية السعودية في ضوء الدور الوسيط للابتكار المالي.

ويندرج من ذلك الهدف عدة أهداف فرعية متمثلة في:

■ التعرف على ماهية الحوكمة والتعرف على دورها بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية.

■ التعرف على طبيعة ومتطلبات نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية.

■ إبراز الدور الوسيط للابتكار المالي في نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية.

■ التنبؤ بالطرح المستقبلي لنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030م.

أهمية الدراسة:

أولاً: الأهمية العلمية:

■ تُعد الحوكمة من الموضوعات الهامة التي أصبحت تفرض نفسها على جدول أعمال المؤسسات والمنظمات الدولية والحكومات.

■ تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030م من خلال المساهمة في رفع نسبة الناتج المحلي الإجمالي وتخفيض معدلات البطالة، وتحقيق التنمية المستدامة.

- يُعد الابتكار المالي ذو أهمية كبيرة للاقتصاد والمجتمع حيث يساهم في زيادة الكفاءة وتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين الوصول إلى الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي.

ثانياً: الأهمية العملية:

- تفيد الدراسة أصحاب ورجال الأعمال بالمملكة العربية السعودية كونها تركز على البحث في الوسائل التي تساعد في نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تُعد أساس عجلة التقدم في المجتمعات في عصرنا الحالي.
- تفيد الدراسة الجهات المنظمة والمختصة بوضع قوانين وأحكام إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تفيد الدراسة الباحثين والدارسين لذلك المجال كونه يمثل إضافة قوية في المكتبات.

الدراسات السابقة:

يتم تقسيم الدراسات السابقة الى ثلاثة أقسام تبعاً للمتغيرات المتواجدة بالبحث فالقسم الأول خاص بالدراسات المرتبطة بالحوكمة والقسم الثاني خاص بالدراسات المرتبطة بنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة والقسم الثالث خاص بالدراسات المرتبطة بالابتكار المالي، ويمكن توضيحهم كما يلي:

أولاً: الدراسات المرتبطة بالحوكمة:

1. دراسة (ثابت، عيسى، 2017): يهدف البحث الحالي الى تحديد دور الحوكمة بصفتها أداة رقابية في تعزيز أداء المؤسسات المالية من خلال دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات المالية العراقية، وتتجلى أهمية البحث في أنها تعالج أحد المواضيع التي لا تزال حقلًا خصباً للدراسة والبحث، وأنه محاولة لاستقراء مدى إمكانية قياس دور الحوكمة في تعزيز أداء المؤسسات المالية العراقية. ولتحقيق أهداف البحث تم تطوير استمارة استبيان لغرض جمع البيانات من أفراد العينة، وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية لتحليل بيانات الاستبيان، كما يسعى الى إضافة معرفية لموضوع الحوكمة ودورها في تعزيز أداء المؤسسات المالية، لقد توصل الباحثان الى عدة نتائج كان أهمها هو أن الحوكمة تلعب دوراً كبيراً في تعزيز الأداء للمؤسسات المالية العراقية ولكنها ذات تأثير ضعيف على الاستثمارات الأجنبية، ومازالت في طور التكوين، ولقد أوصى الباحثان بوجود تبني جميع المؤسسات المالية في العراق لإطار حوكمة منظم

قابل للتطبيق في البيئة العراقية، مع ضرورة إقامة العديد من الندوات والمؤتمرات لغرض نشر ثقافة الحوكمة في المؤسسات المالية العراقية.

2. دراسة (عطا، 2018): يهدف البحث الى التعريف بحوكمة الشركات وإيضاح أهميتها حيث ثبت أنها صمام الأمان لها وهي المحفزة للاستثمار فيها، وتجنّبها الفشل المالي والإداري وأثبت البحث شرعية نظام الحوكمة لاشتغال نصوص القرآن والسنة على قواعدها والتي تعد مخالفتها إفساد في الأرض وهو منهي عنه ، وتبين من خلال البحث حرص المنظم السعودي على تحقيق الحوكمة في نظام الشركات الجديد الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣) بتاريخ ١٤٣٧/١/٢٨ هـ، والمنشور في ١٤٣٧/٢/٢٢ هـ بدءاً من مرحلة التأسيس ومروراً بإدارة الشركة وبالتغيرات التي تعتمدها في حياتها من الاندماج والتحول، وإنقاص وزيادة رأس المال والرقابة على الشركات أثناء حياتها، وفي فترة التصفية وكان لكل الشركات نصيب وافر من تطبيق الحوكمة حتى في شركة المحاصة المستترة.

3. دراسة (البعي، 2019): هدفت الدراسة الى بيان مفهوم حوكمة الشركات و بيان أهمية حوكمة الشركات و بيان أهداف حوكمة الشركات و بيان المبادئ الخاصة بتطبيق حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية ومعرفة الإطار القانوني لحوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية وتطوره، ولقد استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي والتحليلي والوصفي وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج منها انها تساعد حوكمة الشركات الى تدعيم وجذب الاستثمارات و حوكمة الشركات تضمن حماية حقوق حملة الأسهم من خلال الفصل بين السلطة وملكية الإدارة و ان حوكمة الشركات تساهم في محاربة الفساد المالي والإداري وأوصت الدارسة بضرورة تطبيق اليات الحوكمة الداخلية في الشركات السعودية.

4. دراسة (الجعيد، عبد الرحمن، 2020): هدف البحث الى معرفة أثر الحوكمة على الأداء المالي في البنوك السعودية، حيث تم دراسة حجم مجلس الإدارة وعدد الأعضاء التنفيذيين وعدد الأعضاء غير التنفيذيين، وعدد أعضاء لجنة المراجعة وعدد اجتماعات لجنة المراجعة، ولتحقيق اهداف البحث استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة الى أن الاستقلالية المفرطة بين إدارة الشركة ومجلس الإدارة قد تؤثر على الأداء المالي، كما أنه كلما كانت لجنة المراجعة كبيرة كلما ازدادت وظائف المراقبة والرقابة على العمليات المحاسبية والمالية مما ينعكس على الأداء المالي، وقد أوصت

الباحثان بعدد من التوصيات من أهمها دعم وتعزيز الجهود المبذولة للتطبيق الحوكمة والإفصاح عن الآليات المطبقة وذلك لمراجعة المستمرة واكتشاف الأخطاء.

ثانياً: الدراسات المرتبطة بنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

1. دراسة (رشيد، 2013): يهدف البحث الى توضيح تجربة المملكة العربية السعودية في هذا المجال، وإمكانية الاستفادة منها للنهوض بواقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق، استطاعت المملكة من خلال الاستراتيجية الوطنية من دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز قدرتها التنافسية ومساعدتها في مواجهة المنافسة الدولية الناجم عن انضمام المملكة الى منظمة التجارة العالمية، كما أن معظم مصانع المملكة العربية السعودية هي من نوع الصناعات الصغيرة.
2. دراسة (الهزاني، 2015): تسعى هذه الدراسة لتحديد دور حاضنات الأعمال في دعم رواد الأعمال والمشر وعات الصغيرة و تحديد الصعوبات التي تواجه تلك الحاضنات وتحول دون تحقيق الدعم المطلوب للخروج برؤيا لكيفية مواجهة تلك الصعوبات , لتحقيق هدف الدراسة قامت الباحثة بتصميم استبانة لرواد الأعمال ودليل مقابلة لمدراء الحاضنات بمدينة الرياض وتبين من نتائج الدراسة اتفاق وجهات النظر لعينة الدراسة ان الحاضنات تقدم دعم فني وإداري ومالي لرواد الأعمال لتتجاوز مشاريعهم أعباء مرحلة الانطلاق بالإضافة لمساهمة الحاضنة في القضاء على المشكلات التي قد تواجه المشاريع أثناء تنفيذها وأن الصعوبات التي تواجه الحاضنات هي الحصول على تمويل وغياب ثقافة الفكر الريادي بين الشباب في المجتمع والروتين وتعقد إجراءات الحصول على تراخيص وعدم حصول الحاضنة على الدعم من المجتمع المحلي وتم الخروج بتوصيات لمواجهة تلك الصعوبات.
3. دراسة (حسن، 2020): يسعى البحث الحالي إلى التعرف على خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة الصناعية لمدينة الخارجة بمحافظة الوادي الجديد، للكشف عن التحديات، التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة لهذه المنطقة، وتم استخدام استبيان من إعداد الباحثة مكون من (41) فقرة لقياس تلك المحاور، وتكونت عينة الدراسة من (30) مفردة من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن خلال نتائج تطبيق الاستبيان أمكن التوصل الى أن جهود الدولة لدعم وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة قد حازت على درجة عالية من الأهمية، وأوصت الدراسة بوضع سياسة

متكاملة لتنمية المشروعات الصغيرة التي تعاني من نمو ليس من حيث العدد فقط و لكن من حيث مساهمتها في الإنتاج و توفير فرع عمل ضعيفة، كما أنه من الضروري التأكيد على أن تدريب أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أنشطة المشروعات الخاصة ومتطلباتها يجب أن يتم في نفس المشروعات ومجالاتها.

4. دراسة (أوصيلة، عقيل، 2020): استهدفت الدراسة تسليط الضوء على المعوقات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا والتي تعيق نموها وتطورها والتعرف على أثر المعوقات التمويلية التي تواجه المؤسسات المالية في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أدائها الاقتصادي ولقد انتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتمثل مجتمع الدراسة في موظفي النوافذ الإسلامية بالمصارف التجارية في مدينتي الخمس وزليتن، وأظهرت النتائج أن هناك معوقات داخل النوافذ الإسلامية تحول دون تمويلها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمها قلة عدد الموظفين المؤهلين والمدربين في مجال التمويل الإسلامي للتعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأوصت الدراسة بضرورة إنشاء مراكز للمعلومات بين النوافذ الإسلامية بالمصارف والمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتبادل المعلومات وتحديد مدى الجدوى الاقتصادية لهذه المشروعات والتأكد من سلامتها وجدارتها للحصول على التمويل.

ثالثاً: الدراسات المرتبطة بالابتكار المالي:

1. دراسة (الشعبي، 2016): يهدف البحث الى دراسة وتحليل إدارة الابتكار وتأثيرها على الأداء المالي للمصانع وقد شارك في هذه الدراسة 278 مصنعاً من قطاع المنتجات الكيماوية السعودي بمختلف أحجامها في المناطق الرئيسية الثلاثة وهي مكة المكرمة، والرياض والشرقية، ووجد الباحث أن 80% تقريباً من عينة الدراسة تعتمد على مصانع وشركات خارج المملكة العربية السعودية في عملية ابتكار السلع وحوالي 4% فقط شارك مصانع وشركات خارجية، بينما وجد أن 11.15% فقط تقوم بعملية ابتكار السلع منفردة، ومن الجانب الآخر اتضح أن 6.12% من عينة الدراسة ليس لديها أي نشاط في عملية ابتكار السلع وأشارت الدراسة الى أهم العوامل الداخلية والخارجية التي تساهم في عملية الابتكار ومنها تكثيف عملية البحث والتطوير وتقنية المنتج على التوالي، وقد توصل الباحث الى وجود علاقة إيجابية بين إدارة الابتكار والأداء المالي للمصانع.

2. دراسة (سعودي، مسعودة): هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أهمية الابتكار المالي ومنتجات الهندسة المالية في إيجاد حلول إبداعية لمشاكل التمويل عن طريق تصميم وتطوير أدوات و آليات مالية مبتكرة جديدة، غير الأدوات التقليدية السائدة أدوات تسهل نقل المخاطر مما يساعد في توفير عنصر السيولة في السوق الثانوي، والمتمثلة في المشتقات المالية، وتعد الخيارات المالية أحد أهم أنواع أدوات الهندسة المالية والتي تعطي المستثمر فيها فرصة مهمة لنقل المخاطر التي يتعرض لها، وذلك عن طريق نقلها إلى أطراف لها القدرة أكبر لمواجهة المخاطر، و توصلت الدراسة إلى أن سوق الكويت للأوراق المالية اثبت من خلال الاستثمار بعقود الخيار فرصة انه يمكن للمستثمرين في الأسواق المالية العربية اللجوء إلى أساليب استثمار مبتكرة وحديثة لتنشيط السوق المالي ومحايته من المخاطر.

3. دراسة (جمال، 2020): تأتي هذه الدراسة كمحاولة لاعتماد موجهات لكيفية الاستفادة من تحدي الابتكار المالي لمعالجة تحدي الاستدامة من خلال ابتكار منتجات التمويل المستدام في المصارف الإسلامية. تهدف الدراسة إلى بيان مفهوم الابتكار المالي والاستدامة، وإيضاح أهمية الابتكارات المالية بالنسبة للصناعة المالية الإسلامية، كما تقوم الدراسة بدراسة حالة المصارف الإسلامية في دولة قطر للوقوف على تطبيقاتها المتعلقة بموضوع الاستدامة ومنتجاتها، وفي الأخير تقدم الدراسة مقترحاً للموجهات العامة لنموذج التمويل المستدام المبتكر؛ وقد تم استخدام المنهج الوصفي في هذه الدراسة مع الاستعانة بالمنهج التحليلي في بعض جزئياتها. وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات منها الأهمية البالغة للابتكار المالي بالنسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، وتميز البيئة التنظيمية المحفزة في دولة قطر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وضرورة الاهتمام بشكل أكبر بتطوير منتجات التمويل الإسلامي بما يتواءم مع المقاصد الشرعية الداعمة لمتطلبات الاستدامة.

4. دراسة (الغاني، 2022): حاولت الدراسة القيام بالتأصيل النظري و الإطار المفاهيمي للمفاهيم الحديثة في القطاع الاقتصادي عامة والأنظمة المالية خاصة من خلال الإحاطة بمجموعة من المفاهيم الأكاديمية المرنة التغيير والمتمثلة في الابتكار المالي والابتكار في التكنولوجيا المالية والشمول المالي والأداء و محاولة معرفة العالقة والأثر المتواجد بينها باستخدام مجموعة من المؤشرات والمقاييس والمحددات لقياسها و إبراز نتائجها، حيث تم استخدام عينة من 790 عامل في مجموعة من المؤسسات المالية الجزائرية كعينة للدراسة، تم القيام بمعالجة البيانات باستخدام برنامج (SPSS) و (AMOS)، وكانت أهم النتائج

المتوصل إليها: أن واقع الابتكار في التكنولوجيا المالية بدرجة متوسطة موافقة لمستوى الأداء، كما توجد عالقة أثر للابتكار في التكنولوجيا المالية على الأداء إضافة إلى عوامل وهو ما يستوجب على مختلف المؤسسات والهيئات المالية في الجزائر تبني واعتماد وتطوير مفهوم الابتكار في التكنولوجيا المالية والاهتمام بمتطلبات الخاصة بذلك من أجل تطوير أدائها وتحقيق الأرباح والريادة.

التعليق على الدراسات السابقة:

أولاً: التعليق على الدراسات السابقة المرتبطة بالحوكمة:

هدفت الدراسات السابقة المرتبطة بالحوكمة الى تحديد دور الحوكمة بصفتها أداة رقابية في تعزيز أداء المؤسسات المالية، مثل ما جاء في دراسة (ثابت، عيسى، 2017)، كما هدفت الى التعريف بحوكمة الشركات وإيضاح أهميتها حيث ثبت أنها صمام الأمان لها وهي المحفزة للاستثمار فيها، وتجنّبها الفشل المالي والإداري، مثل ما جاء في دراسة (عطا، 2018)، وهي بذلك جاءت متفقة مع أهداف تلك الدراسة، لكنها اختلفت في أن البعض الآخر من الدراسات هدف الى معرفة أثر الحوكمة على الأداء المالي في البنوك السعودية حيث أن في الدراسة الحالية ستقوم الباحثة بالبحث في أثر الحوكمة على نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة وليس قياس أثرها على أداء البنوك والمؤسسات المالية، مثل ما جاء في (دراسة الجعيد، عبد الرحمن، 2020).

ثانياً: التعليق على الدراسات المرتبطة بنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

جاءت الدراسات المرتبطة بنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة مهتمة بالبحث في التعرف على خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة الصناعية لمدينة الخاروجة بمحافظة الوادي الجديد، للكشف عن التحديات، التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة لهذه المنطقة، مثل ما ورد في دراسة (حسن، 2020)، وهي بذلك متفقة مع اهداف تلك الدراسة حيث أن من خلال الكشف عن التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة سيتم التوصل الى الحلول التي تساهم في نجاحها، وهو ما تركز عليه الدراسة الحالية، والبعض الآخر من الدراسات ركز على البحث في إمكانية الاستفادة منها للنهوض بواقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق، استطاعت المملكة من خلال الاستراتيجية الوطنية من دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز قدرتها التنافسية ومساعدتها في مواجهة المنافسة الدولية، كما سعت الدراسات الى تحديد دور

حاضنات الأعمال في دعم رواد الأعمال والمشروعات الصغيرة وتحديد الصعوبات التي تواجه تلك الحاضنات وتحول دون تحقيق الدعم المطلوب للخروج برؤيا لكيفية مواجهة تلك الصعوبات مثل ما ورد في دراسة (الهزاني، 2015)، وهي بذلك جاءت متباينة مع اهداف الدراسة الحالية كون هذه الدراسة تركز على البحث في سبل وعوامل نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا: التعليق على الدراسات المرتبطة بالابتكار المالي:

اهتمت الدراسات السابقة بتحليل إدارة الابتكار وتأثيرها على الأداء المالي للمصانع مثل ما ورد في دراسة (الشعبي، 2016)، وهي بذلك جاءت متفقة مع طبيعة الدراسة الحالية حيث أن هذه الدراسة تهدف أيضا الى دراسة الابتكار المالي في إطار المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمساعدة في نجاح تلك المشروعات، لكن البعض الآخر من الدراسات جاءت مختلفة ومتباينة في كونها جاءت موجهة بالبحث في كيفية الاستفادة من تحدي الابتكار المالي لمعالجة تحدي الاستدامة من خلال ابتكار منتجات التمويل المستدام في المصارف الإسلامية، حيث أنها بذلك ركزت دراسة الابتكار المالي على المصارف الإسلامية باعتبارها مؤسسات مالية بالدولة المتواجدة فيها، بينما الدراسة الحالية تركز على دراسة الابتكار المالي من وجهة نظر الجانب الصناعي.

الفجوة البحثية:

في ضوء استعراض مشكلة الدراسة والدراسات السابقة نجد ان الفجوة البحثية للدراسة الحالية تتمثل في انه _على حد علم الباحثة_ لا توجد دراسات جمعت بين الثلاثة متغيرات في دراسة واحدة وجاءت متطرفة الى البحث في أثر الحوكمة على نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ضوء الدور الوسيط للابتكار المالي، حيث اهتمت الدراسات بدراسة كل متغير على حدة، كما أن الدراسات جاءت مركزة اهتمامها بالمؤسسات المالية دون القطاع الصناعي الذي تهتم به الدراسة الحالية، وهو ما يميز تلك الدراسة عن باقي الدراسات والأطروحات السابقة، حيث تهتم تلك الدراسة باكتشاف الدور الإيجابي للحوكمة على نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية في ضوء الدور الوسيط للابتكار المالي.

المنطلقات النظرية للدراسة:

نظرية الوكالة:

تُعد نظرية الوكالة من أهم وأقدم النظريات التي أسست لما يُعرف الآن بعلم حوكمة الشركات وقد استخدمت على نطاق واسع من قبل العلماء في المجالات الأكاديمية المختلفة وكما تُعرف بأنها العقد الذي يستخدم بين ملاك الشركة ومدراءها التنفيذيين والذي ينتج عنه فوائد لكلا الطرفين، ومن أوائل الكُتاب الذين تحدثوا عن نظرية الوكالة آدم سميث الذي ذكر أهمية تقنيين العلاقة التي تربط المساهمين أو الملاك بمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية (الوكيل)، وأشار آدم سميث إلى أن المدراء التنفيذيين في شركات المساهمة (الوكلاء) من المحتمل ألا يعتنوا بالشركة وأموالها بقدر اهتمامهم بشركاتهم وأموالهم الخاصة أو الشخصية.⁽⁸⁾

ويعود الفضل في تطوير نظرية الوكالة إلى الاقتصاديين الأمريكيين "جنس وماكلين" (Jensen et mekling) (أصحاب جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1976م اللذان جدد التساؤل بشأن مسؤولية الإدارة وتحديد إلى أي حد تمثل إدارة الشركة مصالح الملاك أو أهذه الإدارة سوف تسعى إلى تحقيق مصالحها الخاصة حتى ولو كان ذلك يتعارض مع مصالح الملاك (الموكلين)، حيث قدما تعريفا لنظرية الوكالة على أنها تعاقد بين عدة أطراف وفيه المالك أو الأصل (الموكل) يوكل أو يفوض أطراف آخرين (موكلين) من أجل تنفيذ المهام، وبالتفويض أصبح لهم سلطة القرار، كما وصفت نظرية الوكالة في المؤسسة بأنها مجموعة من العلاقات التعاقدية وأن وجود المؤسسة يتحقق من خلال واحد أو أكثر من هذه العقود الاتفاقية وأن عقود الاستخدام ما هي إلا أدوات لتخصيص الموارد ووصف الغرض من نشاط المؤسسة وبالتالي يمكن دراسة سلوك المؤسسة عن طريق تحليل الخصائص العامة لعقود التوظيف الخاصة بها.

وعليه فالملاك أو المساهمون سوف يقومون بتزويد المدراء التنفيذيين بالأموال وهؤلاء المدراء التنفيذيون بدورهم سوف يقومون بالاستثمار ومحاولة جني العوائد الاستثمارية من أموال المساهمين أو الملاك وبالتالي سوف يقع هؤلاء المساهمون أو الملاك من غير أدنى شك تحت رحمة المدراء التنفيذيين (الوكلاء).

فروض الدراسة:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة ونجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة

العربية السعودية.

(8) خليفة عابي، محاضرات مقياس حوكمة الشركات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2020، ص33.

2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة والابتكار المالي بالمملكة العربية السعودية.
3. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الابتكار المالي ونجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية.

متغيرات الدراسة:

- المتغير المستقل: الحوكمة.
- المتغير التابع: نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- المتغير الوسيط: الابتكار المالي.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على الجمع بين كلا من المنهج الاستقرائي والاستنباطي، ويمكن توضيحهم كما يلي:

- **المنهج الاستقرائي:** يتم تجميع البيانات التي تساعد في طرح الإطار النظري للدراسة من خلال الاطلاع على الدراسات والأطروحات السابقة في المجالات العلمية والمقالات الدورية.
- **المنهج الاستنباطي:** يتم جمع البيانات في ذلك المنهج من خلال إجراء الاستبيانات.

الأساليب الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم جمعها، سوف يتم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام البرامج الإحصائية (SPSS Version 26):

1. معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) للتأكد من صدق الاتساق الداخلي للاستبيان.
2. معامل ارتباط سبيرمان براون (Spearman-Brown) للتجزئة النصفية المتساوية، ومعادلة جثمان للتجزئة النصفية غير المتساوية معامل ألفا كرونباخ للتأكد من ثبات أداة الدراسة.
3. المتوسط الحسابي (Mean) وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن كل عبارات متغيرات الدراسة الأساسية.

4. استخدام الانحراف المعياري (Deviation Standard) للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل بُعد من أبعادها الرئيسية عن متوسطها الحسابي.
5. استخدام اختبار (T) لمتوسط عينة واحدة (One sample T test)
6. تحليل الانحدار الخطي البسيط Simple Linear Regression Analysis لمعرفة أثر كل بُعد من أبعاد (المتغير المستقل) على (المتغير التابع).
7. تحليل الانحدار المتعدد التدريجي (Stepwise) Multiple Regression لمعرفة أثر أبعاد (المتغير المستقل) على (المتغير التابع).

مجتمع وعينة البحث:

مجتمع البحث: يتمثل مجتمع البحث في المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالمنطقة الصناعية بمدينة الرياض.
عينة البحث: يتمثل حجم عينة الدراسة في 30 مفردة من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ورجال الأعمال والمدراء وذلك استناداً إلى دراسة (حسن، 2020)

أدوات الدراسة:

- ستعتمد الدراسة على أداة الاستبانة كأداة رئيسية في جمع البيانات من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورجال الأعمال والمدراء كعينة للدراسة وستتألف الاستبانة من أربعة محاور، وذلك على النحو التالي:
- **المحور الأول:** سيتضمن هذا المحور على الخصائص الشخصية والوظيفية لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورجال الأعمال والمدراء كعينة الدراسة والمتمثلة في (النوع الاجتماعي، العمر، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة... الخ)
 - **المحور الثاني:** سيتضمن هذا المحور على الأسئلة المرتبطة بقياس الحوكمة ودورها في نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية.
 - **المحور الثالث:** سيتضمن هذا المحور على الأسئلة المرتبطة بقياس أثر الحوكمة على الابتكار المالي بالمملكة العربية السعودية.

صدق أداة البحث:

سيتم التأكد من صدق الاستبانة من خلال العرض على عدد من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورجال الأعمال والمدراء بشكل أولي ثم إجراء التعديلات اللازمة وفقاً لوجهة نظر المحكمين.

ثبات الأداة:

ستقوم الباحثة بقياس ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، وذلك بهدف تقييم الاتساق الداخلي لأسئلة الاستبانة لكل متغير ولكل بُعد مستقل عن الآخر، وبناءً على نتائج الاختبار، ستؤكد الباحثة من صلاحية أداة الدراسة للتحليل الإحصائي، وذلك من حيث صحة وصدق وثبات الأداة.

حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: تتمثل في البحث عن دور آليات الحوكمة المتمثلة في المسائلة والشفافية والكفاءة كعوامل مساعدة في نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك في ضوء الدور الوسيط للابتكار المالي باستخدام معدل النمو في المبيعات والأرباح، ومعدل العائد على الأصول، وكفاءة استخدام الموارد.
- الحدود الزمنية: تطبق الدراسة على الفترة الزمنية 2018:2022.
- الحدود المكانية: تطبق الدراسة في منطقة الرياض بالمملكة العربية السعودية.
- الحدود البشرية: يتم توزيع الاستبيانات على أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورجال الأعمال والمدراء بالمملكة العربية السعودية.

تقسيم الدراسة المقترح:

الفصل الأول: الإطار التمهيدي للدراسة.

الفصل الثاني: الإطار النظري.

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية.

الفصل الرابع: مناقشة النتائج.

قائمة المراجع والمصادر.

قائمة المراجع والمصادر:

- الجوهرة ناصر عبد العزيز الهزاني، دور حاضنات الأعمال في دعم رواد العمال والمشروعات الصغيرة دراسة مطبقة على حاضنات الأعمال في مدينة الرياض، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن بالرياض، 2015.
- إبراهيم حسن جمال، الابتكار المالي كمدخل نحو التمويل المستدام دراسة حالة المصارف الإسلامية في دولة قطر (2014 – 2018)، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2020.
- إناس محمد رشيد، إستراتيجية دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية مع إشارة الى تجربة العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد الخامس، العدد العاشر، 2013.
- بدرالدين محمد خليل، محمد بن عدنان الديبان، حوكمة الشركات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية، مركز دراية للدراسات والمعلومات، إدارة التسويق، 2016.
- ثابت حسان ثابت، سيد أحمد حاج عيسى، دور الحوكمة في تعزيز أداء المؤسسات المالية دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات المالية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد السادس، 2017.
- خالد منصور الشعيبي، دراسة وتحليل إدارة الابتكار وتأثيرها على الأداء المالي للمصانع دراسة ميدانية على قطاع المنتجات الكيماوية في المملكة العربية السعودية باستخدام نموذج المعادلة البنائية، المجلة العربية للإدارة، المجلد السادس والثلاثون، كلية الأعمال، جامعة الملك عبد العزيز، 2016.
- خليفة عابي، محاضرات مقياس حوكمة الشركات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2020.
- سميرة حسين اوصيلة، جمعة فرحات عقيل، أثر معوقات التمويل على الأداء الاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا من وجهة نظر النوافذ الإسلامية للمصارف التجارية، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، الجامعة الأسمرية الإسلامية، العدد السادس عشر، 2020.

- صادق راشد الشمري، الحوكمة دليل عمل للإصلاح المالي والمؤسسي، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السابع، 2008.
- عائض سلطان مرزوق البقمي، تطور الإطار القانوني لحوكمة الشركات في النظام السعودي دراسة مقارنة، المجلة العلمية لنشر البحوث، 2019.
- عبد الصمد سعودي، بن لخضر مسعودة، أهمية الابتكار المالي ومنتجات الهندسة المالية في تنشيط الأسواق المالية: دراسة التجربة الكويتية لعقود خيار فرصة، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 2017.
- عمر مطر جمعه النيادي، دور الحوكمة في تفعيل سياسات الابتكار الإداري في سوق أبو ظبي للأوراق المالية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2019.
- علي نجاح علي منصور، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية بين الواقع والمأمول، في ضوء رؤية 2030 م - دراسة تطبيقية، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد الرابع، العدد التاسع، 2020.
- مسعود يونس عطوان عطا، دور الحوكمة في استدامة الشركات وتحقيق رؤية المملكة 2030، دراسة مقارنة بين نظام الشركات السعودي الجديد والشريعة الإسلامية، مجلة كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، طنطا، العدد الثالث والثلاثون، الجزء الرابع، 2018.
- منى صابر فاضل حسن، المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخصائص والمميزات والتحديات دراسة ميدانية في المنطقة الصناعية لمدينة الخارجة، كلية الآداب، جامعة الوادي الجديد، العدد السادس والسبعون، 2020.
- مولودي عبد الغاني، الابتكار في التكنولوجيا المالية ودوره في تطوير أداء المؤسسات المالية من خلال منظومة الشمول المالي: دراسة عينة من المؤسسات المالية الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2022.
- نوال محمد الجعيد، نجلاء إبراهيم عبد الرحمن، أثر الحوكمة على الأداء المالي (دراسة تطبيقية على البنوك السعودية)، مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، المجلد الأول، العدد الثاني، 2020.